مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة **٣٩٥٢**

الثلاثاء، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، الساعة ١٦/٥٥
نيويورك

الرئيس:	السيد بوعلاي	(البحرين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البرازيل	السيد كورديرو
	البرتغال	السيد مونتيرو
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد ليدين
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد منغارا - موسوتسي
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد نيهاوس
	كينيا	السيد ماهوغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رتشموند
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ
	اليابان	السيد كونيشي

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام (S/1998/1109)

رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/1998/1139)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

98-86642

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٥٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام (S/1998/1109)

رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/1998/1139)

الرئيس: أود أن أحيط المجلس علما بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي باكستان وجمهورية إيران الإسلامية يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد نجاد حسينيان (إيران) والسيد كمال (باكستان) المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

الرئيس: يبدأ المجلس الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين، في الوثيقة S/1998/1109؛ ورسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، في الوثيقة S/1998//1139.

ومعروض أيضا على أعضاء المجلس الوثيقة S/1998/1140، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في أثناء المشاورات السابقة للمجلس.

المتكلم الأول على قائمتي ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نجاد حسينيان (إيران) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني بالغ السعادة أن أراكم، سعادة السفير محمد بوعلاي، الممثل الدائم للبحرين، الدولة الصديقة المجاورة، تتولون رئاسة مداولات مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسفير بيرلي على الأسلوب الممتاز الذي أدار به مداولات مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/1998/1109). ولقد أعربت في مناسبات سابقة عن امتنان حكومتي للمبعوث الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي، على جميع الجهود التي يبذلها. وأود أن أسجل هنا أننا ممتنون جدا له ولزملائه في إدارة الشؤون السياسية، ولبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، على جهودهم الدؤوبة التي أزالت بعض المشاكل الإضافية في أفغانستان بسبب قتل الدبلوماسيين الإيرانيين وصحفي إيراني على يد الطالبان في مزار شريف بتاريخ ٨ آب/أغسطس من هذا العام. وإن جثث الدبلوماسيين الإيرانيين والصحفي الإيراني أعيدت إلى إيران وأفرج عن جميع المدنيين الإيرانيين المعروفين بأنهم محتجزون في أفغانستان. وأطلق سراح آخر محتجز إيراني وسلم إلى فريق تقني تابع لوزارة الخارجية أوفد إلى أفغانستان في الشهر الماضي بغية زيارة المقر الدبلوماسي الإيراني في حيرات وقندهار وكابل وتقييم الضرر فيها.

إن جمهورية إيران الإسلامية مصممة على أن ترى المسؤولين عن قتل الدبلوماسيين ومراسل وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية في مزار شريف بصورة متعمدة وقد احتجزوا وقدموا إلى العدالة وفقا للقواعد الدولية للمحاكمات العادلة. وإن المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، في تقريره المروع (A/53/539) عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان يصف المجموعة التي قتلت الدبلوماسيين الإيرانيين والصحفي الإيراني بأنهم "قوات الطالبان والأشخاص المتحالفين معها، بما فيهم من وصفوا بأنهم 'طالبان بنجابيون'"، وأن المجموعة كانت بقيادة قائد كبير من الطالبان يدعى المـُلا فاضل أحمد أو فاضل محمد.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الفقرة ٢٦ من تقرير الأمين العام حيث جاء فيها أن زعيم الطالبان، الملا عمر، في الاجتماع الذي عقده مع السيد الإبراهيمي بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر التزم "بأن تواصل الحركة التحقيق في مقتل الدبلوماسيين الإيرانيين والصحفي الإيراني في مزار شريف، ووعد بأن تدعم سلطات حركة طالبان قيام بعثة دولية بالتحقيق في جميع الظروف التي أحاطت بمقتل الدبلوماسيين الإيرانيين والصحفي الإيراني المغدورين". وبعد أربعة أشهر بالضبط على مقتلهم، وحوالي شهرين على التزام زعيم طالبان للسيد الإبراهيمي بإجراء التحقيق، ما زلنا ننتظر أول تقرير أولي عن النتائج التي يسفر عنها هذا التحقيق.

وفي هذا السياق، نرحب بما جاء في الفقرة ٥ من مشروع القرار بأن المجلس

"يدين اعتقال حركة الطالبان للقنصل العام لجمهورية إيران الإسلامية وقتل الدبلوماسيين الإيرانيين والصحفي الإيراني في مزار شريف، ويؤكد أن هذه الأعمال تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي، ويطلب إلى حركة الطالبان التعاون مع الأمم المتحدة في التحقيق في تلك الجرائم بغية محاكمة المسؤولين عنها".

هذه مسألة هامة جدا لم تنته بعد وحكومة جمهورية إيران الإسلامية تزمع على متابعتها بحماس في أفغانستان عن طريق الأمين العام ومبعوثه الخاص. وهي، مثلما سبق أن ذكرت، تضاف إلى المشكلة المزمنة والمعقدة فعلا في أفغانستان والتي تهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

إن جمهورية إيران الإسلامية لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء الحالة السياسية والإنسانية في أفغانستان. وإن إصرار الطالبان على حل عسكري رغم رغبات المجتمع الدولي والمناشدات المتكررة التي يطلقها مجلس الأمن لوقف القتال والدخول في حوار سياسي يرمي إلى تشكيل حكومة عريضة القاعدة ومتعددة الطوائف ممثلة للجميع لا يزال يشكل تهديدا متزايدا للسلم والأمن الإقليميين ويسبب معاناة إنسانية إضافية لشعب عانى أكثر مما يجب أن يعانيه في العقدين الماضيين.

ومشروع القرار هذا ينظر فيه بسبب عدم إحراز تقدم في تنفيذ القرار ١١٩٣ (١٩٩٨)، و "نقاط التفاهم المشترك" المعتمدة بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر في الاجتماع الوزاري لمجموعة "ستة زائد اثنين" التي طلبت إلى الطالبان ترسيخ وقف إطلاق النار، والبدء بمفاوضات سياسية تحت رعاية الأمم المتحدة بغية إنشاء حكومة تمثل تمثيلا صحيحا جميع فئات الشعب الأفغاني. وفي هذا السياق، يؤيد وفد بلادي مشروع القرار على الرغم من حقيقة أننا نعتقد أن خطورة الحالة في الميدان، من حيث مدى الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان والتهديد الذي تشكله الحالة للأمن الإقليمي والدولي على حد سواء، تستلزم ردا أقوى وأبكر من مجلس الأمن.

إن الحقائق التاريخية والهيكل التقليدي لأفغانستان بوصفها بلدا متعدد الطوائف يوضحان تمام التوضيح أن ما من مجموعة أو طائفة واحدة يمكنها بمفردها، مهما تلقت الدعم من قوى خارجية، أن تحكم ذلك البلد وأن تعمل على إحلال السلام واستعادة الحياة الطبيعية مجددا في أفغانستان. فالطالبان تحكم الآن بالقوة الوحشية وهي ممولة بأموال تأتيها من المخدرات ومن مصالح خارجية. والحالة الراهنة التي تعيش في ظلها مجموعات طائفية ودينية أفغانية، بما في ذلك البشتون، عيشة قهر ورعب لن تدوم والصراع سيبقى. والحل يكمن في عملية أكيدة من الإقناع الدولي بغية إجراء مفاوضات سياسية فيما بين الفصائل الأفغانية تحت رعاية الأمم المتحدة بغرض تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة وتمثيلية تكون مقبولة لدى جميع المجموعات الطائفية والدينية والسياسية في أفغانستان.

إن حكومتي ملتزمة بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية. ولئن كانت المسؤولية عن إحلال السلام والتخفيف من حدة القلق الذي يشعر به المجتمع الدولي، ولا سيما جيران أفغانستان تقع على عاتق شعب أفغانستان في نهاية المطاف، فإن حكومتي تؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وتواصل التعاون معها، لا سيما الجهود التي يبذلها السفير الإبراهيمي التي تقوم بدور مركزي في تحقيق الهدفين المتمثلين في المصالحة الوطنية والتسوية السياسية الدائمة بمشاركة جميع الأطراف في الصراع وجميع شرائح المجتمع الأفغاني.

الرئيس: أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها المجلس

تحت رئاستكم، اسمحوا لي، سيدي، أن أعبر عن سرورنا لرؤيتكم، أنتم سفير بلد صديق وشقيق لنا، تترأسون جلسات المجلس هذا الشهر.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب من خلالكم عن تقديرنا لسلفكم، السفير بيتر بيرلي، على الطريقة الكفؤة للغاية التي أدار بها شؤون المجلس في الشهر الماضي.

منذ الاجتماع الأخير لمجلس الأمن المكرس لمسألة أفغانستان الذي عقد يوم ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٨، حدث تحسن كبير في الوضع الداخلي لأفغانستان وانخفاض ملحوظ أيضا في التوتر بين أفغانستان وإيران. وهذه التطورات الإيجابية تعزى إلى الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وإلى تصميم شعب وقيادة أفغانستان على استعادة السلم في بلدهما.

ورغم هذه التطورات الإيجابية، هناك الكثير الذي ينبغي عمله لإخراج البلد عن طريق الدمار الذي جلبه صراع مطول، وإعادته إلى طريق المصالحة والتقدم والرفاه. إن شعب أفغانستان يستحق السلام بعد أن رأى استنزاف بلده نتيجة احتلال سوفياتي وحشي ومطول، وما تلا ذلك من تناحر داخلي على السلطة بين الفصائل الأفغانية.

إننا نريد أن نسجل تقديرنا للأمين العام، كوفي عنان، ولممثله الخاص، السفير الأخضر الإبراهيمي لجهودهما المتضافرة نحو استعادة السلم في أفغانستان. وبسبب مبادرة الأمين العام التي جاءت في الوقت المناسب عقد الاجتماع الوزاري لبلدان "ستة زائد اثنين" في نيويورك يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وقد اتخذ الاجتماع عددا من القرارات الهامة، بما في ذلك القرار الذي طلبه من السفير الإبراهيمي أن يزور المنطقة لينزع فتيل الوضع المتفجر الناجم عن التوتر بين أفغانستان وإيران.

إن زيارة السفير الإبراهيمي لأفغانستان، بالتنسيق مع منظمة المؤتمر الإسلامي، مكنته من أن يتناول بشكل مباشر مع الملا محمد عمر المطالب التي طرحها وزراء خارجية بلدان ستة زائد اثنين. ونلاحظ مع التقدير أن سلطات كابل عالجت معظم تلك المطالب، الأمر الذي أسهم إسهاما كبيرا في تخفيف حدة التوتر بين أفغانستان وإيران. لقد أعادت، أولا، جثث الدبلوماسيين الإيرانيين الذين قتلوا في مزار شريف، وثانيا، أعربت عن الأسف لأسر الإيرانيين الذين قتلوا في أفغانستان؛ وثالثا، تعهدت بالقبض على المسؤولين عن قتل موظفي القنصلية الإيرانية، في مزار شريف ومعاقبتهم؛ ورابعا، وافقت على تشكيل بعثة تحقق للتحقيق في أعمال القتل التي ارتكبت من قبل والتي ارتكبت مؤخرا؛ وخامسا، أعادت جميع السجناء الإيرانيين.

وأعربت سلطات كابل أيضا عن استعدادها لتوسيع نطاق التوزيع العرقي لحكومتها. إلا أنها كانت ترى أن أمراء الحرب المهزومين السيئي السمعة ينبغي ألا يسمح لهم بأي دور في العملية السياسية للبلد، لأن أمراء الحرب هؤلاء هم الذين كانوا مسؤولين عن مأساة أفغانستان المستمرة.

وباكستان تعتقد أنه توجد الآن إمكانية واضحة لاستعادة السلام في أفغانستان. إلا أن هذا لن يتسنى دون وقف جميع أنواع التدخل الخارجي في أفغانستان. واحتجاز السلطات القيرغيزية مؤخرا لأسلحة يحملها قطار كامل موجهة لأحمد شاه مسعود - ٧٠٠ طن وفقا لبعض الأنباء - يبين أن إمدادات كبيرة من الأسلحة لا تزال تهربها إلى داخل أفغانستان عناصر من الخارج.

إن المجتمع الدولي يجب عليه الآن أن يتكيف مع الحقائق الجديدة على الساحة في أفغانستان بالاعتراف بسلطات كابل باعتبارها حكومة أفغانستان الشرعية الفعلية. ومن الضروري أيضا أن نطرح تحيزنا وأن ننتهز الفرصة المتاحة بالسعي إلى حل واقعي عملي للصراع في أفغانستان.

وعلى البلدان التي تتشاطر حدودا مع أفغانستان مسؤولية خاصة للعمل من أجل استعادة السلم والوئام، بدلا من إطلاق إنذارات عن تهديدات متصورة. ومما يشجعنا التصريحات التي أدلت بها سلطات كابل بأن خططها داخلية محضة وأنها لا تفرض تهديدا لأي بلد مجاور. وينبغي أن تكون جهودنا لإقامة علاقة ثقة معها ولتجنب السعي لإيجاد ذرائع للتدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان. وفي هذا السياق، نرحب بالاجتماع المقترح لمجموع الستة زائد اثنين في طشقند. ونحن على يقين بأن الاجتماع سيسهم في تحقيق هدفنا المشترك لاستعادة السلم في أفغانستان.

اسمحوا لي الآن بأن أنتقل إلى مشروع القرار بشأن أفغانستان المعروض على مجلس الأمن اليوم. بينما عدل مشروع القرار بشكل كبير بالمقارنة بالمشروع الأول الذي

قدمه نفس المصدر منذ عدة أشهر، فإنه لا يزال يحتوي على عدد من العيوب الخطيرة. فمشروع القرار يرسم صورة متشائمة للحالة في أفغانستان. إنه يتجاهل حقيقة أن هناك سلاما اليوم في حوالي ٩٠ في المائة من البلد. ويتجاهل بعض التطورات الإيجابية التي وقعت مؤخرا، مثل تبادل السجناء بين سلطات كابل وقوات أحمد شاه مسعود. ويتجاهل التوقيع على بروتوكول تكميلي لمذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة وإمارة أفغانستان الإسلامية يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، التي وافقت سلطات كابل بمقتضاها على اتخاذ عدد من الخطوات لتسهيل تقديم الأمم المتحدة المساعدة لأفغانستان. إنه يتجاهل حقيقة أن طالبان سمحت من حيث المبدأ بمرابطة أفراد تابعين للأمم المتحدة في العديد من مدنها لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان. ويتجاهل بشكل بالغ الوضوح قصف قوات أحمد شاه مسعود الحالي لكابل، وبشكل متكرر، مستخدما صواريخ "لونا".

وبينما يعرب مشروع القرار عن قلق لا أساس له بشأن اضطهادات على أسس عرقية ودينية، وبوجه خاص ضد الشيعة، لا يشير إلى حقيقة أن أبرز زعيم ديني شيعي، الأستاذ أكبري، وقادة شيعيين هامين عديدين، انضموا طواعية إلى طالبان وأن مناقشات تجري حاليا لإشراكهم في الحكومة في مراكز هامة.

ليس هناك ذكر أيضا لحوادث القتل الجماعي لطالبان التي ارتكبتها قوات الحلف الشمالي في مزار شريف في شهر أيار/ مايو من العام الماضي. وقد اصطحب المبعوث الخاص للأمين العام لأفغانستان إلى مكان ليشاهد بأم عينيه عدة مئات من جثث طالبان الذين قتلوا في مزار شريف. كما شاهد قبورا حضرت مؤخرا لحوالي ٣٠٠٠ ضحية لمذبحة العام الماضي.

علاوة على ذلك، بينما فرضت سلطات طالبان رسميا حظرا على إنتاج ونقل وبيع الألغام الأرضية، هناك أنباء بأن الحلف الشمالي لا يزال يزرع الألغام دوريا. ومشروع القرار لا يشير إلى هذه المسألة الهامة ولا يلوم الحلف الشمالي على استخدامه العشوائي للألغام الأرضية بما يترتب على ذلك من أخطار على النساء والأطفال الأبرياء.

وبالتالي، فإن النغمة الكلية لمشروع القرار منحازة ضد طرف واحد في الصراع. وهذا، إلى جانب الإغفال المتعمد الملحوظ لذكر وقائع كثيرة، لا يعطي صورة طيبة للأمم المتحدة ولا لمجلس الأمن كعنصر محايد.

لقد أعرب مجلس الأمن عن استعداده لفرض تدابير ضد طالبان بشكل خاص. وهذا يحتمل أن يبعث برسالة خاطئة إلى سلطات كابل. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن الحوار والشراكة، بدلا من القسر والتخويف، سيثمران عن النتائج المرجوة.

لقد ظلت باكستان تنتهج سياسة ثابتة قائمة على التشجيع على التوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية في أفغانستان. ولكي تحقق هذا الهدف، بذلت جهودا جادة بالاشتراك مع جميع أطراف الصراع. ورئيس الوزراء نواز شريف جمع في مناسبات عديدة زعماء جميع الفصائل الأفغانية معا رغبة في التشجيع على التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

لقد عانت باكستان من الصراع في أفغانستان أكثر مما عاناه أي بلد آخر، عدا أفغانستان نفسها. ونتيجة لاستمرار انعدام الاستقرار في أفغانستان، ظلت باكستان تستضيف أكثر من مليون ونصف المليون من اللاجئين الأفغان طوال أكثر من ست سنوات بعد أن بدأت عودة اللاجئين الطوعية. إننا نقف مكتوفي الأيدي تقريبا ونحن نرعى هؤلاء اللاجئين في وجه إجهاد المانحين ولا مبالاة المجتمع الدولي تجاه محنتهم. وباكستان أيضا كانت ضحية للإرهاب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتهريب الأسلحة، نتيجة للظروف داخل أفغانستان.

ونلاحظ مع التقدير أنه من المحتمل أن تستأنف الأمم المتحدة والوكالات الأخرى أعمالها في أفغانستان. إن شعب أفغانستان في حاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية كبيرة تدعم له أسباب العيش. لقد تدمر الاقتصاد الأفغاني بالكامل نتيجة عشر سنوات من الكفاح ضد التدخل العسكري السوفياتي والحرب الأهلية التي تلت ذلك، وليس هناك أمل في إصلاح هذا الاقتصاد من غير مساعدة دولية ضخمة. وحاليا يعتمد الشعب الأفغاني إلى حد كبير على الأغذية والمواد الأخرى الضرورية التي ترسلها باكستان، والتي تمكنه من العيش على مستوى الكفاف. وبصرف النظر عن الاعتبارات السياسية يجب على الدول الأعضاء أن تواجه هذا التحدي الإنساني الخطير، وأن توفر على سبيل الأولوية جميع المساعدات المالية والتقنية والمادية اللازمة.

أما من ناحيتنا فأود أن أختتم بياني بالإعراب عن دعمنا الكامل لكل الجهود التي ترمي إلى تحقيق السلم الدائم والازدهار في أفغانستان، من خلال التفاعل والحوار، وأن تتكافأ المساعدة الإنسانية مع حجم المأساة

التي فرض على هذا البلد أن يواجهها طيلة عشرين سنة منذ أن تعرض لغزو أجنبي ضخم.

الرئيس: أشكر ممثل باكستان على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار (S/1998/1140) المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

الرئيس: سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أخذ الاتحاد الروسي زمام المبادرة لكي يعتمد مجلس الأمن قرارا جديدا بشأن أفغانستان من أجل تقييم الوضع الحالي للنزاع الأفغاني.

إن حركة طالبان تقوم مرة أخرى، متجاهلة إرادة المجتمع الدولي بأن تتعاون من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في أفغانستان، ولتطلعات الشعب الأفغاني وإلى الوفاق الوطني والمحافظة على وحدة البلاد بمحاولة لحسم المشكلة الأفغانية بقوة السلاح ولتوسيع سيطرتها لتشمل أراضي أفغانستان كلها ولتفرض على شعب ذلك البلد نظاما يقوم على التعصب الديني والتطرف وعدم التسامح مع المعارضين. وترى روسيا في تصعيد الأنشطة العسكرية في شمال أفغانستان من جانب طالبان تهديدا حقيقيا للحدود الجنوبية لكومنولث الدول المستقلة وتحتفظ لنفسها، مع الأعضاء الآخرين في الكومنولث، بالحق في اتخاذ جميع التدابير الضرورية التي تضمن الحماية الكاملة لحدودها، بما في ذلك التدابير التي تتمشى مع الالتزامات القانونية الدولية القائمة.

ويتم التوسع العسكري لحركة طالبان في شمال أفغانستان بتدخل مباشر من أفراد عسكريين أجانب سواء في التخطيط أو في العمليات السوقية، بالإضافة إلى القتال إلى جانب الطالبان. ويتأكد ذلك بحقائق ملموسة، بما في ذلك إمساك قوات الحكومة الإسلامية في أفغانستان عددا كبيرا من أسرى الحرب غير الأفغان. إن المساعدة العسكرية الضخمة تفسد جهود المجتمع الدولي لإقامة عملية تفاوض فيما بين الأفغان وتعزز طموح الطالبان في السيطرة الانفرادية على البلاد وتجعل تلك الحركة تزدري القواعد الأولية للسلوك المتحضر وترتكب جرائم واسعة النطاق.

إن رفض قبول الوقف الدائم للقتال وتقويض المفاوضات بشكل متكرر، والانسحاب النهائي من المفاوضات، وعدم الرغبة في التعاون مع ممثلي القوى السياسية الأخرى، وقتل الدبلوماسيين الأجانب والصحفيين وموظفي المنظمات الدولية، والاضطهاد الجماعي، والطرد القسري، والقتل لأسباب قومية أو دينية بما في ذلك المذابح التي حدثت في مزار شريف وفي باميان، والانتهاكات السافرة المنتظمة لحقوق الإنسان بما في ذلك التمييز ضد الفتيات والنساء، وتشجيع انتشار الاتجار في المخدرات غير المشروعة، ودعم الإرهاب الدولي، ما هو إلا قليل من كثير مما تقوم به حركة طالبان ويعرفه المجتمع الدولي كله. وتوجد تقارير بأن زعماء هازارا أخذوا أسرى، ونقلوا إلى كابول وعرضوا في قفص على الجماهير.

لقد حان الوقت ليعرف قادة طالبان أنه لن يكون هناك حل عسكري للمشكلة الأفغانية وأن يكفوا عن هذا السلوك. يجب أن يوقف هؤلاء القادة على الفور جميع الأنشطة العسكرية وأن يحذوا حذو حكومة الائتلاف فيوافقوا على إقامة وقف طويل الأمد لإطلاق النار، والبدء في مفاوضات جادة بشأن الطرق والوسائل اللازمة لإقامة سلم واتفاق وطني في البلاد. ولن يكون هناك أساس للتفاعل البناء بين حركة طالبان والأطراف الأفغانية الأخرى ومع المجتمع الدولي بغية إقامة سلم دائم في أفغانستان إلا من خلال التطبيق الثابت من جانب الحركة لقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرارات الخاصة بالمسائل الرئيسية في التسوية الأفغانية.

ولا بد أن يكون للأمم المتحدة الدور الحاسم والتنسيقي والمتكامل في وضع أي خطة من أجل التسوية في أفغانستان. وفي هذا الصدد نؤيد الجهود التي يقوم بها السيد الأخضر الإبراهيمي على أساس قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. ونؤيد أيضا أنشطة بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. ونرى أن اقتراح الأمين العام بإنشاء وحدة للشؤون المدنية في إطار بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، هو اقتراح وجيه.

ولا نزال نعلق آمالا كبيرة على أنشطة مجموعة "الستة زائد اثنين" التي لا تزال المحفل الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن إيجاد تسوية في أفغانستان. ونعلق أهمية كبيرة على الإعداد الدقيق لاجتماع طشقند لممثلي تلك

المجموعة من الدول، لوضع سياسة موحدة فيما يتعلق بطالبان والأطراف الأفغانية الأخرى. ومن بين أمور أخرى يمكن لأعضاء هذه المجموعة أن تأخذ على عاتقها مسؤولية عدم توفير الدعم العسكري للأطراف في النزاع الأفغاني، وألا تسمح باستخدام أراضيها لهذه الأغراض. وهذا من شأنه، دون شك، أن يعطي زخما إضافيا لكل الأعمال التي تجري على الساحة الأفغانية.

إننا نؤيد نداء الأمين العام بتقديم مساعدة شاملة للشعب الأفغاني. ونرحب بالاجتماع الرابع لجماعة دعم أفغانستان التي بدأت عملها أمس في طوكيو بمشاركة ممثلين من البلدان المانحة، بما في ذلك روسيا، وعدد من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. ونأمل أن يؤدي ذلك الاجتماع إلى تعزيز تعبئة الجهود الدولية للاستجابة للحالة الإنسانية الملحة في وسط أفغانستان وفي الشمال الشرقي منها.

ونطالب حركة طالبان بأن تضمن سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية الدوليين وأن توفر لهم الدخول بدون عائق إلى جميع المناطق التي تقع تحت سيطرتها حتى يتمكنوا من تقديم المساعدة إلى جميع فئات الشعب الأفغاني التي تحتاج إلى تلك المساعدة.

وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية الداخلية فإن الاتحاد الروسي سيواصل تقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان. وفي العام الماضي وفي هذا العام قدمت الوزارة المسؤولة عن حالات الطوارئ في روسيا أشكالا مختلفة من المساعدة الإنسانية تبلغ قيمتها حوالي ٠٠٠ ٦٠٠ دولار أمريكي لمساعدة السكان الأفغان الذين يعانون بسبب أعمال القتال المستمرة، وكذلك بسبب الزلازل.

وروسيا مستعدة لمواصلة التعاون البناء مع جميع الفصائل الأفغانية ومع الدول المعنية من أجل حسم الصراع في أفغانستان على أساس قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

السيدة سودربرغ (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باعتماد مشروع القرار هذا اليوم، يتخذ مجلس الأمن موقفا واضحا ضد الإرهاب وضد أولئك الذين يدعمونه بتوفير ملاذ آمن للإرهابيين. فعزم المجتمع الدولي المعقود على مكافحة الإرهاب واضح. وأعمال الإرهاب الإجرامية لا يمكن تبريرها؛ ويجب ألا يجد الإرهابيون أي ملجأ في أي مكان وفي أي زمان.

وندعو جميع الفصائل الأفغانية، وبخاصة حركة طالبان، أن تلتزم بهذا القرار وبالقرارات السابقة، وأن تكفل تسليم جميع من وجه إليهم اتهام من الإرهابيين الموجودين على أراضيها إلى العدالة. إن الإرهاب الذي يتخذ من أفغانستان قاعدة له أصبح وباء. والإرهابيون المدربون أو المقيمون في أفغانستان هم المسؤولون عن الحوادث الإرهابية التي ترتكب في كل ركن من أركان المعمورة. وقد لمسنا بأنفسنا هذه التجربة المأساوية بقصف سفارتينا في نيروبي ودار السلام بالقنابل في آب/أغسطس الماضي.

كما أدنا علنا قتل الدبلوماسيين الإيرانيين في القنصلية العامة في مزار شريف. وهذا العمل الإجرامي يجب التحقيق فيه ومعاقبة مرتكبيه. ونؤيد تمام التأييد إجراء تحقيق دولي في هذه الاغتيالات، ونذكر كل الفصائل الأفغانية مرة أخرى بمركز الحماية الخاص الذي يتمتع به الدبلوماسيون بموجب القانون الدولي.

ونشارك في الطلب الوارد في مشروع القرار بأن تقوم حركة طالبان بإبلاغ الأمم المتحدة دون تأخير بنتائج التحقيق في مقتل موظفي الأمم المتحدة العاملين في كابل وجلال أباد.

إن الشواغل المتعلقة بسلامة الموظفين الدوليين والموظفين القائمين بالأنشطة الإنسانية تعرقل البرامج التي تسعى إلى تخفيف معاناة الشعب الأفغاني وإعادة بناء البلد. وعلى حركة طالبان أن تنفذ الضمانات اللازمة لعودة موظفي الأمم المتحدة والموظفين الدوليين الآخرين.

ويسرنا أن هذا القرار يؤيد مبادرات حقوق الإنسان في أفغانستان، بما في ذلك إجراء تحقيق في التقارير التي تفيد بوقوع عمليات قتل جماعي، ونشر مراقبين لحقوق الإنسان في كل أنحاء البلد.

إن احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي يكمن في صلب الحل الطويل الأجل لهذا الصراع. ويتعين على حركة طالبان بصفة خاصة أن تحترم حقوق الشعب الأفغاني، ولا سيما النساء والفتيات وكذلك الأقليات.

ومن دواعي ارتياحنا الخاص أن مشروع القرار هذا يعترف بعمل مجموعة "الستة زائد اثنين" ويشجعه. ونعتقد أن "نقاط التفاهم المشترك" المعتمدة في الاجتماع الأول الذي عقدته تلك المجموعة على مستوى الوزراء في ٢١ أيلول/سبتمبر، يشكل أساسا متينا لحسم

الصراع في أفغانستان. فهذه النقاط تحدد علامات واضحة لما يريده المجتمع الدولي من الفصائل الأفغانية ومن جيران أفغانستان على حد سواء.

وأخيرا، تود الولايات المتحدة أن تعرب مرة أخرى عن تقديرها العميق للممثل الخاص الإبراهيمي. لقد بذل السفير الإبراهيمي جهدا بارزا بحق لإحلال السلام في أفغانستان. فزيارته الأخيرة خففت بشكل ملموس من حدة التوترات الإقليمية، ودفعت قدما بقضية حقوق الإنسان، وأرست الأساس للاستئناف الكامل لأنشطة المعونة في أفغانستان.

السيد نيهاوس (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): من النادر أن نجد في أوساط المجتمع الدولي مثل هذا الاتفاق الواضح والعريض الذي نشهده اليوم فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان. فنحن جميعا نتشاطر رؤية سياسية وقانونية منطقية وعقلانية فيما يتعلق بأصول ومضمون الأزمة الأفغانية، وعزو المسؤوليات والالتزامات المحددة، والسبل والوسائل الكفيلة بتسوية النزاع.

ومع ذلك، فإن المواجهة في أفغانستان لم تستمر فحسب بل إنها أيضا تصاعدت وتفاقمت في الأشهر الأخيرة لجملة أسباب منها قيام قوات طالبان بشن هجمات عسكرية جديدة؛ وتصعيد الاضطهاد العرقي والديني؛ والتمييز القائم على أساس الجنس؛ واستخدام الأراضي الأفغانية في إيواء المجموعات الإرهابية؛ وتنامي زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها والاتجار بها؛ وتدهور مستوى معيشة السكان المدنيين.

وفي مواجهة هذه الصورة المقلقة، وعلى الرغم من أن كل شيء قد قيل، عمليا، عن الحالة في أفغانستان، يرى وفد بلادي من الحتمي توجيه نداء مجدد وقوي إلى جميع الأطراف الداخلية والخارجية في الصراع الأفغاني، بأن تتحمل المسؤولية بصفة نهائية عن إيجاد تسوية مبكرة وتفاوضية للصراع المسلح الذي نكب به ذلك البلد منذ عقود.

ونطالب الفصائل الأفغانية، وحركة طالبان بالذات، بأن تنهي المواجهة العسكرية، وتبرم اتفاقا لوقف إطلاق النار. وفي ظل الظروف الحالية، لن يكون ذلك ممكنا إلا نتيجة لمفاوضات تجري تحت رعاية الأمم المتحدة عن طريق مبعوثها الخاص، وبالدعم الثابت والنشط من جانب مجموعة "الستة زائد اثنين"، التي نود أن تطلب إليها أن تضاعف جهودها لبلوغ تلك الغاية.

إلا أن جهدا من هذا النوع يتطلب توفر المصداقية والثقة فيما بين جميع الأطراف. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه من الأساسي أن تتحمل طالبان تبعة اغتيال العمال الدوليين القائمين بالأنشطة الإنسانية والدبلوماسيين الإيرانيين. وهذه المسألة البالغة الخطورة تتطلب إجراء تحقيق سريع وشفاف لتوضيح المسؤوليات وتحديد المرتكبين الحقيقيين لتلك الاغتيالات.

وبالمثل، ترى كوستاريكا من الحتمي مطالبة حركة طالبان بوضع حد لسياساتها وأعمالها التي تنتهك حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بالتمييز ضد النساء والفتيات. ونعتقد أن الحل الملائم للمشكلة الأفغانية يجب أن يتصدى لهذه المسألة، وأن هذه المشكلة، حتى وإن كان البعض يحاول التقليل من أهميتها أو يعتبرها مسألة نسبية، يجب أن تظل موضع اهتمام مجلس الأمن.

وعلاوة على ذلك، نطالب جميع الفصائل، مرة أخرى، وطالبان بصفة خاصة، أن تتوقف عن كل الأنشطة التي تتعارض مع القانون الإنساني الدولي، ولا سيما تلك التي ترمي إلى تعويق وعرقلة ايصال المعونة إلى السكان المدنيين.

وكل هذه المسائل، بحكم طبيعتها وفي حد ذاتها، تتسم بأهمية قصوى في حسم الوضع الداخلي في أفغانستان. إلا أن كوستاريكا تود أن توجه الانتباه إلى مسألتين لهما أهمية خاصة وتترتب عليهما آثار دولية تتجاوز الحدود الأفغانية، ويشار إلى أن حركة طالبان ضالعة فيهما. وأعني هنا ما وفرته ولا تزال توفره من مأوى وحماية للمجموعات الإرهابية الأجنبية من ناحية، ومشاركتها النشطة في أنشطة الاتجار بالمخدرات من ناحية أخرى. وهاتان المسألتان حساستان للغاية بالنسبة للمجتمع الدولي، وتورط طالبان فيهما غير مقبول ويجب أن يتوقف بأسرع ما يمكن ودون شروط.

وكما ذكرنا من قبل، فإن المسؤولية الأساسية عن حل المشكلة الأفغانية تقع على عاتق الفصائل الموجودة داخل ذلك، ولا سيما طالبان. ولكن ذلك وحده لن يكون كافيا، لأن الأزمة الأفغانية تضم أطرافا خارجية لها روابط مع هذا الصراع ومصالح فيه، ونعرف جميعا هوية هذه الأطراف التي يجب اعتبارها مسؤولة عنه. وأشير هنا إلى من شجعوا وساندوا المجموعات الداخلية - سياسيا وماديا - وأولئك الذين أخطأوا سهوا بعدم استخدام نفوذهم ووزنهم لوضع حد للصراع.

وتود كوستاريكا أن تغتنم هذه الفرصة، لتطالب تلك البلـدان، وجميعهـا أعضاء في الأمم المتحدة، بأن تلتزم بسياسة بناءة تستهدف إنهاء الصراع ووضع حد للتعصب، واحترام حقوق الإنسان في أفغانستان، وأن تتصرف وفقا لهذه السياسة.

لهـذه الأسبـاب شاركنا بنشاط في المفاوضـات والمشاورات التي أدت إلى مشروع القرار المعروض علينا للنظر فيه. ونعتقد أن مجلـس الأمـن عليه واجب باتخاذ نهج مدروس تجاه هذا النزاع، وقبل كـل شـيء نـرى أن مسؤوليـة هـذه الهيئة هي تشجيع ودعم موقف مشترك تجاه حل المشكلة الأفغانية. وهذا النص خطوة في الاتجاه الصحيح، لذا فإننا نوليه تأييدنا التام.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): فـي البدايـة، أود أن أعرب للسفير الابراهيمي، المبعوث الخاص للأمين العـام، عـن تقدير حكومة اليابان الصادق لجهـوده الفعالـة فـي إزالة التوترات بين إيران وحركة الطالبان في أفغانستان وفي المنطقة المحيطة. والواقع أن تخفيف حدة التوتر بين الطرفين شرط مسبق لاستئناف الجهود الدولية لتعزيز التسوية السلمية للصراع في ذلك البلد.

ولكـن، بعد قول ذلك، يؤسفني أن ألاحظ أن أطراف الصراع في أفغانستان لم تبد أي استعداد للاصغاء إلى المجتمع الدولي والدخول في مفاوضات مباشرة تهدف إلى التوصل إلى وقف إطلاق النار أو تحقيق السلام. وفي شهر آب/أغسطس أرغمـت الحالـة الأمنية المتدهورة وكالات الأمم المتحدة على إجلاء أفرادهـا مـن أفغانستان. ورد مجلس الأمن على ذلك بعقد جلسة في وقت لاحق من ذلك الشهر اتخذ فيها القرار ١١٩٣ (١٩٩٨)، وبإصدار بيان رئاسي في شهر أيلول/سبتمبر. إن فشل هذه الجهود عن تحقيق أي تحسُّن في الحالة يمثل مصدرا للقلق البالغ. وتأمل اليابان أن تتحسن الحالة الأمنية في أفغانستان بقدر كبير حتى يتسنى لأفراد الأمم المتحدة أن يعودوا إلى المنطقة ويستأنفوا أعمالهم في أقرب وقت ممكن.

إن اليابان تتفق مع الآراء المعرب عنها في تقرير الأمين العام ومفادها أن من الضروري الآن الاستفادة من نتائج جهود السفير الابراهيمي بإرسال فريق للتحقيق في مقتل الدبلوماسيين الإيرانيين في مزار شريف في ٨ آب/أغسطس ـ وهـو عمـل لاإنساني أدى إلى تصعيد التوتر بين إيران والطالبان. ونؤيد أيضا اقتراح الأمين العام بأن تقوم بعثة الأمم المتحـدة الخاصة في أفغانستان برصد الحالة الإنسانية في أفغانستان، شريطة ضمان سلامة وأمـن أعضـاء هـذه الوحدة الجديدة وتحديد ولايتها بوضوح.

لا تزال حكومـة اليابان تعتقد بأن الأمم المتحدة بالإضافة إلى قيامها بحفظ السلم، يجب أن تضطلع بدور مركزي في تناول طائفة من المسائل في أفغانستان، بما في ذلك عن طريق تحسـين الظروف الإنسانية، وتوفير المساعدة للأفراد المشردين داخليا واللاجئين، ومكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها. لذا فإننا نقدر تقديرا كبيرا جهود الأمم المتحدة في هذه المجالات خلال السنة الماضية، كما يـرد وصفها في تقرير الأمين العام. وتندرج بين الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتكملة جهود الأمم المتحدة جهود فريق الدعم لأفغانستان. والواقع أن اجتماعا للفريق دام يومين اختتم اليوم فقط في طوكيو. وفي هذا الاجتماع، الـذي استضافته اليابان، أكد الفريق أهمية العودة المبكرة لأفراد العمل الإنساني الدولي إلى أفغانستان واستئناف أنشطة المساعدة التي يقومون بها. ودعا الفريق أيضا جميع الفصائل، لا سيما طالبان، إلى ضمان سلامة وأمن هؤلاء الأفراد.

وتؤيـد اليابان "نقاط التفاهم المشترك" لمجموعة "الستة زائد اثنين"، التي تشجع المحادثات المباشرة بين أطراف الصراع بغية التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار وتحقيق المصالحة وطنيـة. وفـي ذلك السيـاق، دعت حكومتي بثبـات ومـرات عديـدة الأطراف المعنية إلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس والسعي للتوصل إلى تسوية سلمية. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، تحـدث وزيـر الخارجية كومورا مع عزيز وزير خارجية باكستان، وطلب منـه أن ينقـل إلى طالبان رأي اليابان القاطع بأن الحالة لا يمكن تثبيت استقرارهـا بالوسائـل العسكرية، وإنما فقـط بحـل سياسي. وبعد ذلك بيومين، في ٢٥ أيلول/سبتمبر، نقل الرسالـة نفسها إلى خرازي وزير خارجية إيران. وخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر كررت اليابان تلك الرسالة إلى طالبان مباشرة ودعتها هي والأطراف الأخرى في الصراع إلى الإصغاء إلى دعوة المجتمع الدولي ببذل جهود سليمة النية لحمايـة حقوق الإنسان ووقف زراعة المخدرات غير المشروعـة وإنتاجها والاتجار بها وقمع الإرهاب الدولي. وتأمل اليابان أن تتخذ جميع البلدان المعنية مبادرات نشطة للتصدي لهذه المسائل.

وفـي هـذه المناسبة أود أن أكرر الإعراب عن قلق اليابان إزاء التقارير التي تفيد بأن التمثال البوذي العظيم في باميان قد تعـرض للتخريب، وأن أدعو جميع الأطراف

إلى كفالة حماية هذه التحفة الأثرية الثقافية الثمينة لأجيال المستقبل.

في الختام، أود أن أعرب عن تأييد وفد اليابان الشديد لمشروع القرار الذي قدم بمبادرة من الاتحاد الروسي.

السيد شن غوفانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد كانت هذه السنة سنة مضطربة بالنسبة لأفغانستان، حيث شهد البلد عددا كبيرا من الحوادث والأحداث الرئيسية. وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء استمرار القتال في أفغانستان ومن أن الحل السياسي للصراع لا يزال بعيد المنال. ونحن ندين الأذى الذي لحق بأفراد الأمم المتحدة واغتيال الدبلوماسيين الإيرانيين. وننظر بعين الأسى والغضب إلى الفوضى التي حلَّت باقتصاد أفغانستان وأمن شعبها.

إن أفغانستان بلد متعدد الأعراق تضرب مشاكله العرقية جذورها في التاريخ. وبتدخل قوى خارجية يصبح تعقيد التوترات والتناقضات أكثر رسوخا. وفي الشهور القلائل الماضية تمكن أحد الفصائل في البلد من إحراز انتصارات عسكرية، إلا أن الصراع لم ينته بذلك؛ بل دخل مرحلة جديدة فقط. ونحن نعتقد بأن أية ميزة عسكرية تحققت لن تكون إلا مؤقتة، ويظهر التاريخ الأفغاني وواقع اليوم على حد سواء أن الوسائل العسكرية لن تسهم في تسوية الصراع. إن استئناف المفاوضات برعاية الأمم المتحدة ما بين جميع الفصائل الأفغانية هو السبيل الوحيد لحل الصراع الأفغاني.

وتأمل الصين صادقة أن تستجيب الفصائل الأفغانية لمناشدة المجتمع الدولي وتسعى عن طريق المفاوضات إلى إنشاء حكومة تمثيلية ذات قاعدة عريضة وأن تعيد السلم والاستقرار في أقرب فرصة ممكنة. وفي الوقت نفسه، نتوقع من المجتمع الدولي بذل جهود متضافرة لمنع القوى الخارجية من التدخل في الصراع الأفغاني بغية تهيئة الظروف الخارجية التي ستسمح بإسكات صوت البنادق في أفغانستان.

إن الوفد الصيني يرحب بجهود الوساطة التي يبذلها السيد الإبراهيمي، المبعوث الخاص للأمين العام، وبجهود بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، ويؤيد استمرار اضطلاع الأمم المتحدة بدورها المركزي والقيادي في القضية. والصين على استعداد للمشاركة بنشاط في مبادرة صنع السلام التي خططت لها مجموعة "الستة زائد اثنين" والتعاون معها وتأمل أن تهيئ هذه المبادرة الظروف لاستئناف المحادثات ما بين الفصائل الأفغانية مع دخول فصل الشتاء.

بعد سنين من الحرب والاضطراب، يتوق الشعب الأفغاني الآن إلى السلام والاستقرار. وتسوية المسألة الأفغانية تكمن في آخر المطاف في يد الشعب الأفغاني نفسه. ونحن نأمل أن يمارس المجتمع الدولي تأثيرا إيجابيا وأن يسهم أي عمل يقرر مجلس الأمن القيام به في استئناف المحادثات بين الفصائل الأفغانية بغية الاتفاق على خطة من أجل تسوية سياسية.

واستنادا إلى هذا الموقف المبدئي شارك الوفد الصيني في المشاورات المتعلقة بمشروع القرار. ونحن ممتنون للمشاركين في تقديمه لأنهم أخذوا بتعديلات اقترحها وفد بلادي. ونقدر لهم ما أظهروه أثناء المشاورات من مرونة وصبر واستعداد حقيقي للتعاون. وسنصوت على مشروع القرار بالتأييد.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشعر وفد بلدي بالامتنان للأمين العام على تقريره الشامل عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/1998/1109). فجميع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك المعلومات التي وردت في التقرير، تؤكد على أن الحالة في أفغانستان ما زالت تمثل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة. وهناك بعدان لهذا التهديد.

أولا، لقد تفاقمت الحالة على نحو خطير بسبب التوترات السائدة على الحدود بين أفغانستان وإيران في أعقاب تصاعد القتال في أفغانستان في الصيف الماضي، وخاصة بعد جريمة قتل الدبلوماسيين الإيرانيين في مزار شريف. ومنذ ذلك الحين خفت حدة التوتر مع إيران. ومع ذلك، فإن خطر تجدد التصعيد لم يتلاش تماما ولا تزال الحالة خطيرة.

ويتمثل البعد الثاني والأساسي في الحالة في أفغانستان نفسها. لقد كان التطور عموما في ١٩٩٨ سلبيا. وهذا التقييم ينطبق على الجوانب السياسية والعسكرية والإنسانية. ونود كذلك أن نعرب عن عميق قلقنا إزاء استمرار إيواء الإرهابيين في الأراضي الأفغانية وكذلك إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها.

إن فشل عملية لجنة العلماء في الربيع الماضي، وما أعقب ذلك من استئناف القتال بين الفصائل، شكل

انتكاسة خطيرة للجهود الرامية إلى إقرار عملية للسلام في أفغانستان. ولا يلوح في الأفق أي حل واقعي، ولا يزال منطق العمل العسكري هو السائد على التسوية السياسية التي تجسد مصالح جميع المجموعات العرقية والدينية والاجتماعية.

وعلاوة على ذلك، ففي الوقت الذي تحقق فيه طالبان تقدما عسكريا كبيرا، تبرز العوامل الإثنية في الصراع. وكما أشار الأمين العام في الفقرة ٥٥ من تقريره

"كان للفظائع التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع، على امتداد العامين الماضيين، أثرها في توسيع فجوة الشقاق الإثني والديني بين مختلف الطوائف الأفغانية، كما أنها زادت من اهتراء النسيج الاجتماعي بأفغانستان التي أصابها الضعف من جراء الحرب على مدى زهاء عقدين من الزمان."

إن الكثير من أعمال القتل التي ارتكبت كانت ذات طابع ثأري. وهذا أمر يثير الانزعاج وقد يؤدي إلى إطالة أمد الصراع العسكري، دون أن تكون له نهاية حقيقية في المدى المنظور. بل ومن المحتمل أن تكون الحلول السياسية أكثر تعقيدا.

والتقارير الأخيرة عن ارتكاب أعمال قتل جماعية بحق المدنيين الذين ينتمون أساسا إلى الأقلية الشيعية في مزار شريف والمزاعم الأخرى عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي هي من دواعي القلق العميق. إذ لا تزال أفغانستان تعد كارثة من الكوارث المستعصية في مجال حقوق الإنسان. وفي ضوء ذلك، ونظرا للخصائص الجديدة للنزاع، هناك ضرورة لبذل جهود إضافية من أجل حماية الحد الأدنى من حقوق الإنسان. ونحن نؤيد اقتراح الأمين العام بإضافة وحدة جديدة للشؤون الإنسانية إلى بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، إذا سمحت بذلك الظروف الأمنية، يكون هدفها الأساسي تعزيز احترام أدنى المعايير الإنسانية وردع الانتهاكات الهائلة والمنظمة لحقوق الإنسان في المستقبل.

وإننا نطلب إلى طالبان أيضا أن تتعاون مع الأمم المتحدة في إجراء تحقيق بشأن مقتل الدبلوماسيين الإيرانيين في مزار شريف بغية محاكمة المسؤولين عن ذلك.

ولا تزال الحالة الإنسانية في أفغانستان خطيرة، وأعيقت على نحو خطير جهود المجتمع الدولي بسبب تدهور الأحوال الأمنية، وشن الهجمات على الموظفين، والقيود والعراقيل المفروضة على عملهم. ونؤكد مجددا على ندائنا إلى طالبان بأن تقدم تقريرا كاملا عن مقتل الموظفين الأفغان العاملين في برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمستشار العسكري لبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، وأن توفر الظروف التي تسهل عودة موظفي الأمم المتحدة والبرامج والصناديق التابعة لها إلى البلاد لاستئناف أعمالهم.

إننا نحيي بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، والقائمين بالأنشطة الإنسانية وأعمال الإغاثة على تفانيهم في عملهم. لقد بذلوا أقصى ما عندهم في ظل أصعب الظروف. ونود أن نشيد بالمبعوث الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي، على النتائج التي توصل إليها في مهمته التي اضطلع بها مؤخرا في المنطقة، ونجاحه في نزع فتيل التوتر بين أفغانستان وإيران.

إن التسوية الوطيدة لن تتحقق إلا من خلال إقرار وقف إطلاق النار والبدء بحوار سياسي بين الأفغانيين، يؤدي إلى تحقيق مصالحة وطنية وإنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة حقا ومتعددة الأعراق وذات طابع تمثيلي.

وهناك نوعان من الجهود ينبغي تعزيزهما في المستقبل القريب. أولا، إن الجهود السياسية في إطار مجموعة "الستة زائد اثنين" ينبغي أن تساعد في تهيئة ظروف تفضي إلى عملية سلام ناجحة. والاجتماع المزمع عقده للمجموعة في طشقند مع الفصائل الأفغانية يمكن أن يمثل خطوة هامة في هذا الاتجاه، وينبغي أن توفر التحضيرات المتأنية أرضية للتوصل إلى نتائج ملموسة وموضوعية. ويجب أن يتضمن أي نهج متسق حيال المشكلة وقف المساعدة العسكرية لجميع أطراف النزاع في أفغانستان.

وثانيا، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى التحقيق في المذابح المزعومة وانتهاكات القانون الدولي. وأهمية هذه المهمة آخذة في الازدياد. إن تراكم التأخير في بذل الجهود للتحقيق في الفظائع التي ارتكبت في فترات سابقة ينبغي ألا يصبح القاعدة. فالتحقيق الدقيق ونشر نتائجه له أهمية كبيرة في حد ذاته يمكن أن تسهم في الجهود السياسية من أجل البدء بعملية سلام هامة.

وتعتقد سلوفينيا أن مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن اليوم يستجيب للمتطلبات الرئيسية للحالة، وستصوت بالتأييد.

السيد رتشموند (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن قراءة تقرير الأمين العام (S/1998/1109) تبعث على الاكتئاب. لقد شهدنا سنة أخرى من الصراع وتشريد السكان والمزيد من المعاناة لشعب أفغانستان. وليس الشعب الأفغاني وحده الذي عانى ذلك. فقد أدان المجتمع الدولي عن حق جريمة قتل موظفي القنصلية الإيرانية في مزار شريف. وجريمة قتل المقدم كارمن كالو وغيره من موظفي الأمم المتحدة كانت أيضا عملا يتسم بالفظاعة، ودللت على استهزاء كامل بالجهود الشجاعة التي يبذلها أفراد الأمم المتحدة من أجل أن يحملوا الأمل إلى أفغانستان. ويجب على الطالبان أن تتعاون في التحقيق في تلك الجرائم.

ومما يبعث على القلق، بصورة خاصة، تزايد التدهور في حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، بما في ذلك اضطهاد الأقليات الإثنية والدينية مؤخرا. وفي أعقاب المذابح التي ارتكبت بحق أسرى الحرب في العام الماضي، بات هناك خطر شديد بأن أفغانستان أخذت تنزلق نحو دوامة من أعمال العنف المتصاعدة.

ولهذا تؤيد المملكة المتحدة تأييدا قويا مقترح الأمين العام الرامي إلى إنشاء وحدة من المراقبين المدنيين في إطار بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. ونأمل بأن يتمكن المراقبون من إرسال إنذار مبكر باندلاع النزاع العرقي أو الديني من أجل المساعدة في منع وقوع المزيد من الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان. وسيحتاجون إلى التعاون الكامل من جانب الفصائل. وسنمارس ضغطا على الفصائل لكي تعمل بصورة بناءة مع المراقبين.

ومما يثير لدينا أشد الانزعاج أن بعض البلدان التي تدعي أنها تدعم السلام في أفغانستان ما زالت مستمرة في إطالة أمد الحرب من خلال تزويد الفصائل بالأسلحة والأموال. والنداء الموجه إلى جميع الدول بأن تدلل على التزامها بالسلام من خلال وقف إمدادات الأسلحة واضح وقوي في مشروع القرار المعروض علينا اليوم، كما كان الحال في القرار ١١٩٣ (١٩٩٨). وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تمتثل لهذا النداء.

لا يمكن أن يكون هناك أي مجال للزعم بأن مجلس الأمن يؤيد طرفا من أطراف النزاع الأفغاني. فتقرير الأمين العام يوضح أن جميع الفصائل مذنبة بانتهاك حقوق الإنسان، وانتهاك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وإنزال المزيد من المعاناة بشعب أفغانستان.

فمجلس الأمن يتحمل مسؤولية أمام الشعب الأفغاني. وذلك يتطلب منا أن نزيد من الضغط على جميع الفصائل لكي توقف القتال وتعترف بأن حل الصراع لا يمكن أن يتم إلا من خلال حل سياسي يضمن حقوق جميع المجموعات الإثنية والدينية في أفغانستان. ويجب أن يكون هدفنا الأول هو العودة بالفصائل إلى مائدة التفاوض.

إن المملكة المتحدة، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي ومن خلال برامجها الثنائية، هي من الدول المانحة الأساسية للمعونة الإنسانية إلى أفغانستان. ونحن ملتزمون باستمرار هذه المساعدة. ومن دواعي الإحباط العميق أن الفصائل - وعلى وجه الخصوص طالبان - تمنع المساعدة من أن تصل إلى شعبها. ولا بد لها من أن تسمح بوصول المعونة على نحو آمن وفعال، وفقا للمبادئ الدولية، ودون أي تأخير.

ولا بد للمجتمع الدولي أيضا من أن يعمل على منع الصراع من أن يهدد حياة أناس خارج حدود أفغانستان من خلال تصدير الإرهاب الدولي والمخدرات غير المشروعة. وسجل أفغانستان واحد من أسوأ السجلات في العالم في هذه الجوانب.

وأود أن أختتم بالتأكيد على دعم المملكة المتحدة القوي لجهود الأمين العام، ومبعوثه الخاص، السفير الإبراهيمي، وبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. ونأمل أن يواصلوا جهودهم من أجل السلام في أفغانستان. وهم في كثير من الأحيان يعملون في ظل ظروف صعبة للغاية. وإذا كان لهم أن ينجحوا، لا بد لكل الدول من أن تقدم لهم دعمها الكامل والفعال. ونرحب بعمل مجموعة "الستة زائد اثنين" في هذا الصدد، ونحثها على مضاعفة جهودها. وباعتبار جميع هذه النقاط، فإن المملكة المتحدة ستصوت مؤيدة مشروع القرار المعروض علينا.

السيد ليدن (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مشروع القرار المعروض علينا يشهد على استمرار انشغال مجلس الأمن بالحالة في أفغانستان. وهو يوجه رسالة لا لبس فيها إلى طالبان والأطراف الأخرى، وكذلك إلى جيران أفغانستان والدول الأخرى المعنية، تدعو إلى وضع حد لمعاناة الشعب الأفغاني وإلى إيجاد حل سلمي للصراع في أفغانستان.

وتظل السويد مقتنعة بأن الوسائل العسكرية لن تحقق السلام في أفغانستان. ويجب أن يكون هذا قد اتضح بعد تلك السنوات الطويلة من الحرب المدمرة. والطريق المؤدي إلى السلام الحقيقي يبدأ بوقف لإطلاق النار، يتلوه حوار سياسي بهدف تشكيل حكومة عريضة القاعدة متعددة الأعراق وممثلة حقا للجميع. ويتعين إنشاء نظام سياسي يأخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة للمجموعات العرقية والدينية والاجتماعية في البلد.

ونناشد طالبان والفصائل الأخرى في أفغانستان أن تسلك ذلك الطريق. ومن المحتم بنفس القدر أن تمنح جميع الدول في المنطقة وخارجها دعمها الكامل لهذا المسار في العمل وأن تمتنع عن تأجيج نيران الحرب في أفغانستان. ونرحب بأن مجموعة البلدان "الستة زائد اثنين" قد وفرت محفلا للمحادثات حول المسألة الأفغانية، ونتطلع إلى اجتماعها المقترح في طشقند. وبمشاركة جميع الفصائل الأفغانية الرئيسية، يمكن لهذا الاجتماع أن يشكل نقطة انطلاق لعملية سلام حقيقية. وفي ذات الوقت، يساورنا شيء من الحيرة إزاء ما يرد من تقارير عن أن بعض تلك البلدان ما زالت تقدم أسلحة ومعدات حربية توقد جذوة الصراع، بدلا من تعزيز مصالحها الواضحة الطويلة الأمد، والتي ينبغي أن تكون في استتباب السلم والاستقرار في أفغانستان. ويجب أن يتوقف تدفق الأسلحة على هذا البلد الذي دمره الصراع.

والبديل لعملية حقيقية صوب السلم سيكون في أغلب الاحتمالات هو المزيد من تفاقم الحالة. وهناك دلائل مقلقة على أن الصراع قد بدأ يأخذ أبعادا عرقية ودينية واضحة. ولا تزال هناك انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، ولا يزال استخدام الألغام الأرضية يودي بحياة مدنيين كثيرين. وقد يأتي الشتاء بمعاناة إضافية لضحايا الحرب الأبرياء في أفغاستان. وعلاوة على ذلك، لا يمكننا أن نتجاهل خطر انتشار الصراع على الصعيد الإقليمي. وهذا البعد يزيد من تأكيد مسؤولية مجلس الأمن فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان.

وتشارك السويد منذ أمد طويل في أفغانستان بوصفها مانحا أساسيا في مجال المساعدة الإنسانية. ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في البلد ونظل نطالب جميع الأطراف بأن تمتثل لالتزاماتها بمقتضى القانون الإنساني الدولي. يجب أن تتوقف كل انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التمييز المنهجي ضد النساء والفتيات، الذي تمارسه بوجه خاص طالبان. ويجب كذلك الامتثال للأعراف الأساسية الدولية الأخرى، بما في ذلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب والمخدرات غير المشروعة. ويجب على جميع الفصائل الأفغانية أن تُغلق معسكرات تدريب الإرهابيين داخل أفغانستان وأن تشترك في الكفاح الدولي ضد الإرهاب. وبسبب الحرب والصراع، أصبح اقتصاد أفغانستان يعتمد إلى حد كبير على أنشطة غير مشروعة. وتجارة المخدرات غير المشروعة تتسبب في معاناة إنسانية تتجاوز بكثير حدود أفغانستان.

وتوضح حالة أفغانستان أنه في عالم اليوم لا يمكن لبلد أن يعزل نفسه عن المجتمع الدولي. فالأحداث الجارية في أفغانستان ليس لها عواقب إنسانية كبرى في أفغانستان فحسب، ولكن لها أيضا مضاعفات دولية خطيرة.

وتؤيد السويد بقوة استمرار الدور النشط الذي يضطلع به الأمين العام، وممثله الخاص وبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان في تيسير السلام والمصالحة الوطنية في أفغانستان. ونؤيد اقتراح الأمين العام بإنشاء وحدة جديدة للشؤون المدنية في بعثة الامم المتحدة الخاصة، تكلف بمهمة تعزيز احترام الحد الأدنى من المعايير الإنسانية. ونرحب أيضا بالاقتراح المتعلق بإجراء تحقيق في التقارير الواردة عن حدوث انتهاكات في غاية الخطورة للقانون الإنساني الدولي في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، بما في ذلك مزار شريف.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن مشروع القرار المعروض علينا ضروري. فهو يصف حالة أصبحت على مر السنوات لا تطاق: من صراع مستمر، وتدخل خارجي، وتمييز، واغتيال لموظفين دبلوماسيين إيرانيين، وقتل مسؤولين كبار من الأمم المتحدة، وأزمة إنسانية وقيود غير مقبولة على الوكالات الإنسانية وعلى المنظمات غير الحكومية.

إننا نشيد بالعمل الدؤوب والبارع الذي اضطلع به المبعوث الخاص للأمين العام، السيد الإبراهيمي، الذي ساعدت آخر مهمة قام بها على تخفيف حدة التوترات في المنطقة. وهو يستحق دعمنا الكامل.

وكذلك نتفهم مقترحات الأمين العام، والتي نعتقد أنها يمكن أن تنفذ، شريطة أن تتخذ، بطبيعة الحال، جميع التدابير الأمنية اللازمة. ولكن في هذه الأثناء لا يزال القتال مستمرا ويجب أن نعترف بأن المفاوضات بين الأطراف

لم تستأنف بعد. والجبهة المتحدة مستعدة للبدء في حوار سياسي مع طالبان وإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار. ولكن طالبان من جانبها لم تبد أي استعداد لاستئناف المفاوضات ووضع حد للقتال.

ولذلك فمن المناسب أن مشروع القرار المعروض علينا، بينما يشير إلى جميع الفصائل، يعني طالبان في المقام الأول ويوجه إليها مطالبه. ومن الملائم أيضا أن يعكس المشروع - كشأن القرار السابق عن هذا الموضوع، والذي وضع شروطا لإبرام تسوية - فكرة أن المجلس مستعد للنظر في فرض مزيد من التدابير بغية التنفيذ الكامل لقراراته. إذن، هذا نص آخر يستجيب لصعوبات وخطورة الأحداث في أفغانستان، ومن ثم فإن بلدي سيصوت مؤيدا مشروع القرار.

السيد جاغني (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تتذكرون أنه عقب زيارة المبعوث الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي الأخيرة إلى أفغانستان والبلدان المجاورة، استمع وفدي إليه باهتمام بالغ ثم وجه إليه تهانيه الحارة على ما تمكن من إنجازه خلال مهمته الحساسة والصعبة. لقد نجحت المهمة بجميع المقاييس. نعم، يمكن وصف النتائج بأنها متواضعة، لكنها، في نفس الوقت، توفر لنا بعض العناصر المحددة التي يمكن أن نبني عليها إذا أردنا أن نستغل الفرصة التي أتيحت لنا.

وفي مواجهة الأدلة الساحقة على أن الطالبان يسيطرون على معظم الأراضي الوطنية، فإن التهديدات الجوفاء والتحذيرات والعبارات الاستفزازية قد تأتي بنتائج عكسية. ويجب أيضا أن نوضح تماما أن الحل العسكري للأزمة الأفغانية ليس بالتأكيد الخيار الأمثل، وأنه لا يخدم المصالح الطويلة الأجل للشعب الأفغاني. ويؤيد وفد غامبيا تسوية على أساس التفاوض من خلال مجموعة الستة زائد اثنين، وليس الهجوم العسكري.

وينبغي التسليم كذلك بأن عملية الستة زائد اثنين لم تحقق الكثير حتى الآن. وأن تقدم عملية السلام يتوقف، إلى حد كبير، على اتخاذ الجميع موقفا واحدا والتكلم بصوت واحد. ونتساءل كيف يمكن التصدي للشواغل المشروعة للبلدان المعنية إذا كانت، هي ذاتها، لا تأخذ العملية بجدية.

لذلك يتطلع وفدي إلى الاجتماع القادم لمجموعة الستة زائد اثنين، المقرر عقده في المنطقة، بمشاركة جميع الأطراف المعنية.

وليس لدينا أدنى شك في أن جميع الأطراف المعنية إذا قامت بتجميع الإرادة السياسية الكافية، سوف يحدث انتقال جذري من مرحلة مجرد احتواء الخسائر إلى السعي الجدي إلى حل الصراع. ونرى أن هذا يجب أن يكون نقطة التركيز.

علينا مواجهة الموقف على حقيقته. إن تصوير الطالبان وحدهم كشياطين لن يحقق النتائج المرجوة، ومفتاح الحل الدائم في أفغانستان يكمن في محادثات مجموعة الستة زائد إثنين. وعلى جميع الأطراف المعنية أن تضاعف جهودها لتدفع إلى الأمام بالعملية التي تفتح آفاقا أفضل لتشكيل حكومة عريضة القاعدة تضمن سلاما دائما في أفغانستان وتستجيب بشكل ملائم للشواغل الأمنية للدول المجاورة.

إن مشروع القرار المعروض علينا كان يتعين عليه أن يؤكد بدرجة أكبر على الإنجازات التي حققها السفير الإبراهيمي. مع ذلك، سنصوت تأييدا لمشروع القرار، على أمل أن ينفذ بتلك الروح.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ مناقشة المجلس الأخيرة للحالة المقلقة في أفغانستان، في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٨، ازدادت الحالة السياسية والإنسانية تدهورا في ذلك البلد.

وتكثف القتال مرة أخرى في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، وتصاعد الصراع، مما أحدث أصداء إقليمية مقلقة. لقد شعرنا وما زلنا نشعر بالقلق إزاء تزايد خطر تحول الحرب الأهلية الأفغانية إلى صراع إقليمي، خاصة إزاء زيادة التوتر العسكري على طول حدود أفغانستان. ونود أن نحيي السفير الإبراهيمي، المبعوث الخاص للأمين العام، على المساعدة في تخفيف حدة التوتر المذكور.

لقد جاء القتال الأخير بمرحلة جديدة في الصراع في أفغانستان. واستولى أحد الأطراف على مقاليد الأمور في الجزء الأكبر من البلد، وهو مقتنع، على ما يبدو، بأنه قادر على الاستيلاء بالقوة العسكرية على الأراضي الأفغانية برمتها.

وقد يكون ذلك صحيحا في المرحلة الراهنة. ولكن يجب أن تدرك الفصائل المتحاربة أنه لا يمكن، في الواقع، تسوية الصراع على ساحة القتال. وفكرة أن النصر العسكري الحاسم يمكن أن يتحقق لحزب واحد ليست سوى وهم. فالتاريخ القديم والحديث يوضح أن إحراز أحد

الأطراف المتحاربة لنصر عسكري لن يؤدي إلى نهاية الصراع الأفغاني.

وتؤيد البرتغال تسوية سياسية، عن طريق التفاوض بين الفصائل وتلبية حقوق ومصالح جميع الأفغان. ولذلك، تؤيد بقوة مطالبة الفصائل الأفغانية بالكف عن القتال والدخول، على سبيل الاستعجال، في مفاوضات تجري تحت رعاية الأمم المتحدة وتستهدف إنشاء حكومة عريضة القاعدة وممثلة للجميع.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء البلاغات المستمرة عن التدخل الخارجي في شؤون أفغانستان. وبالرغم من عمق العداوة القائمة بين الفصائل الأفغانية، فإننا مقتنعون بأن استمرار الصراع ناتج عن التدخل من الخارج إلى حد بعيد.

إن جميع البلدان التي لها نفوذ على الفصائل في أفغانستان يمكنها أن تعمل المزيد لتعزيز السلم والاستقرار الإقليمي باستعمال هذا النفوذ لمنع إمدادات الأسلحة وغير ذلك من الدعم العسكري وتشجيع الأطراف على التفاوض.

إن التقارير عن الاضطهادات القائمة على أساس عرقي وديني تمثل جانبا مقلقا بصورة خاصة للحالة الراهنة في أفغانستان. وإننا أسوة بغيرنا، ندين بشدة مقتل الدبلوماسيين الإيرانيين واحتلال القنصلية العامة لجمهورية إيران الإسلامية في مزار شريف، إذ أنهما يمثلان انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية.

إن الطابع العرقي المتزايد للصراع يمثل تهديدا لوحدة الدولة الأفغانية ويضاعف صعوبة التوصل إلى حل سياسي سلمي، ونحث جميع الفصائل على كفالة سلامة المجتمعات المدنية وتيسير توفير المساعدة الإنسانية.

ونأسف أيضا للانتهاكات الواسعة الانتشار لحقوق الإنسان في أفغانستان، التي تظل مكانا لا وجود فيه لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، إن استمرار التمييز غير المقبول الذي يمارسه الطالبان ضد المرأة مصدر قلق بصورة خاصة.

والفصائل الأفغانية ينبغي ألا تتوقع أن يقبل المجتمع الدولي بعدم التزامها بصورة عامة بالاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها. وفي هذا السياق، يؤيد بلدي بقوة اقتراح الأمين العام الداعي إلى إنشاء وحدة للشؤون المدنية، ضمن إطار بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، تستهدف رصد وتعزيز احترام المعايير الإنسانية الدولية وحقوق الإنسان، وكذلك منع حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في المستقبل.

وهناك مصدران آخران للقلق البالغ هما الاتجار بالمخدرات واستمرار وجود الإرهابيين ومعسكرات تدريب الإرهابيين في أفغانستان. وهذان العاملان كان لهما أصداء بعيدة المدى داخل البلد وخارجه. ولن يتسنى لأي حركة سياسية، بصرف النظر عن مساحة الأراضي التي تسيطر عليها، أن تحظى باحترام دولي ما دام ينظر إليها على أنها تأوي الأنشطة الإرهابية. فهذه الممارسات غير المقبولة تماما والمزعزعة للاستقرار تمثل أخطارا عالمية، ويجب وقفها فورا.

ختاما، ستصوت البرتغال تأييدا لمشروع القرار المعروض علينا، دعما لجهود مجموعة الستة زائد اثنين. وتحث جميع الفصائل الأفغانية على الامتثال الكامل للقرار وعلى وضع حد لمعاناة الشعب الأفغاني.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٨، في آخر مرة ناقشنا فيها الحالة في أفغانستان في اجتماع رسمي، أعرب وفدي عن خيبة أمله العميق للجمود في عملية السلام واعتزام الطالبان حل الأزمة بالوسائل العسكرية. لقد وقعت نداءات المجلس المتكررة بالأخذ بضبط النفس والدبلوماسية وكذلك النداءات الموجهة لوقف كل تورط أجنبي في شكل دعم مالي وعسكري صريح أو مستتر على آذان صماء.

إن التقرير الحالي للأمين العام عن الحالة في أفغانستان يبلور هذه الشواغل وأوجه الإحباط. فالقتال مستمر دون هوادة، بدعم مالي وعسكري مقدم من الدول الأعضاء بشكل صريح أو مستتر. وقد وصلت الجهود الدبلوماسية إلى طريق مسدود؛ واتسع نطاق الأزمة الإنسانية، ولم يطرأ تحسن على حقوق الإنسان؛ وهناك إدعاءات وفيرة بتقديم الدعم للأنشطة الإرهابية، ويستمر الاتجار غير المشروع بالمخدرات دون تغيير.

لقد أكدنا دائما، في جميع بياناتنا السابقة حول الأزمة في أفغانستان، أن التورط الأجنبي في الأزمة الأفغانية هو السبب الرئيسي لاستمرار الصراع. وقد جرى إبراز هذه الحقيقة في عدة مناسبات من جانب

الأمين العام في تقاريره المقدمة إلينا، ومن جانب السيا الإبراهيمي ومن خلال التقارير المستقلة. ومن الواضح أن هذا التدخل لم يطرأ عليه أي تغيير. والواقع أن الفقرة ١٠ من آخر تقارير الأمين العام (S/1998/1109) تتحدث عن "أمثلة صارخة" على هذا التدخل الخارجي. وفي الفقرة ٢٨ من التقرير نجد أن زعماء الجبهة المتحدة اشتكوا بمرارة من هذا التدخل الخارجي الذي اعتبروه السبب الرئيسي لهزيمتهم ولاستمرار الحرب.

لذلك نشاطر الأمين العام شعوره بالإحباط وخيبة الأمل في الفقرة ٧١ من التقرير، إزاء كون بعض أعضاء مجموعة "الستة زائد اثنين" ما زالوا يقومون بتزويد الفصائل الأسلحة ومعدات الحرب الأخرى التي تؤجج الصراع في أفغانستان. ونعتقد أيضا أن من الرياء أن تتكلم هذه الدول عن حلول سياسية للصراع في حين تواصل تقديم الدعم العسكري الخفي والعلني للفصائل الأفغانية.

لذلك، يصبح من الصعوبة المتزايدة بمكان أن نواصل في المجلس دعم المطالب الحكومية بالامتثال لقرارات مجلس الأمن. ونود أن ننضم إلى الأمين العام في مناشدة تلك البلدان أن تكون أكثر وضوحا وشفافية في تعاملاتها مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بأفغانستان.

إن وفد بلادي يثمن عاليا التفاني والمثابرة الدبلوماسية اللذين يظهرهما المبعوث الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي، في محاولة إنجاز حل سياسي للأزمة في أفغانستان. والجهود التي يبذلها لا تزال تواجه الإحباط بفعل انقسامات في الجبهة المتحدة وأوهام بتحقيق انتصار عسكري كامل على يد طالبان. بالإضافة إلى ذلك، بدأت جهوده لخفض التوترات الإقليمية تؤتي ثمارها. ونحن نشاطر الأمين العام رأيه بأن الإنجازات التي حققها السيد الإبراهيمي ينبغي التأسيس عليها بالتعاون مع مجموعة الـ ٢١ ومجموعة "الستة زائد اثنين". وعلى الرغم من أن هذه الجهود الإضافية لم تثمر بالكامل، فإننا نعتقد أن استمرار ممارسة الضغط برعاية الأمم المتحدة سيسفر في نهاية المطاف عن حل سلمي. والمهم كذلك مواصلة بذل جهود متوازية بين بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان وجميع صناديق وبرامج الأمم المتحدة بغية تعزيز تعاونها وجعله أكثر فعالية في سياق الجهود التي تبذل من أجل بناء السلام في فترة ما بعد الصراع. وفي هذا الصدد، نشيد باليابان على تنظيم واستضافة اجتماع عقده مؤخرا في طوكيو فريق دعم أفغانستان وانتهى اليوم.

عشية الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يزال وفد بلادي يشعر بالقلق إزاء المزاعم بارتكاب انتهاكات جسيمة للحقوق من جميع جهات الصراع الأفغاني. وفي هذا الصدد، يقدر وفد بلادي عزم الأمين العام على إنشاء وحدة للشؤون المدنية في إطار بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان بغية "رصد الحالة والعمل، من خلال وجودهم، على تعزيز احترام الحد الأدنى من المعايير الإنسانية ومنع حدوث انتهاكات جسيمة ومنتظمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في المستقبل" (S/1998/1139، الفقرة ٢).

عندما شاركت كينيا في تبني قرار مجلس الأمن ١١٩٣ (١٩٩٨) بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس من هذا العام، فعلنا ذلك اعتقادا منا بأن على المجلس أن يبعث مرة أخرى برسالة واضحة لا لبس فيها إلى المتحاربين مفادها أن المشكلة في أفغانستان يتعين حلها بالوسائل السلمية عن طريق المفاوضات وليس بالوسائل العسكرية. والقرار المعروض علينا اليوم يبعث برسالة مماثلة بلهجة أشد تتضمن مطالب مفادها أن يمتنع الطالبان عن إيواء وتدريب الإرهابيين الدوليين ومنظماتهم، وأن تتعاون جميع الفصائل الأفغانية مع الجهود الرامية إلى تقديم المتهمين بالإرهاب إلى العدالة. ولهذا السبب شاركت كينيا في توافق الآراء حول مشروع القرار المعروض علينا وهي بالتأكيد ستصوت لصالحه.

في الختام، يغتنم وفد بلادي هذه الفرصة للإشادة عاليا بالعمل الممتاز الذي يقوم به السفير الأخضر الإبراهيمي، المبعوث الخاص للأمين العام؛ والسيد جيمس نغوبي، الرئيس بالوكالة لبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، الذي سيترك البعثة في نهاية العام؛ وجميع الرجال والنساء في البعثة والوكالات الإنسانية الأخرى في أفغانستان، كما نشيد بذكرى المقدم كالو نائب المستشار العسكري السابق للبعثة؛ ونظير حبيبي من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وهاشم باشايار من برنامج الأغذية العالمي، الذين ضحوا بحياتهم في سبيل قضية السلام في أفغانستان.

السيد كورديرو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن الحالة في أفغانستان ما زالت منذ أمد بعيد موضع قلق للمجتمع الدولي. فالأمم المتحدة معنية على نحو عميق بعملية إحلال السلام والحياة الطبيعية في ذلك البلد. واليوم، سيتخذ مجلس الأمن قرارا جديدا ستؤيده البرازيل. والجمعية العامة ستتخذ قريبا قرارها السنوي المتعلق بالحالة في ذلك البلد.

ومنذ انضمت البرازيل إلى المجلس، يتابع وفد بلادي عن كثب الأحداث الجارية في أفغانستان. وفي النصف الأول من هذه السنة راودنا الأمل في الحصول على وقف لإطلاق النار، وفي التوصل إلى تسوية تفاوضية للحالة السياسية الداخلية. على طريق حوار يتعين أن يجريه علماء إسلاميون وزعماء دينيون.

لكن ميليشيا طالبان سرعان ما تخلت عن محادثات السلام ولجأت إلى الوسائل العسكرية. وقد أدى الهجوم الذي شنته إلى احتلال معظم الأراضي المتبقية تحت سيطرة الجبهة المتحدة. وخلال تلك العملية، تعرض المدنيون في أفغانستان باستمرار لأعمال العنف ولتدابير ترمي إلى إهدار حقوقهم.

لقد تم التقدم بالفعل بشكاوى خطيرة عن إعدامات جرت على أساس الدين والعرق والأصل والجنس. وحالة الفتيات والنساء في أفغانستان تدعو إلى القلق بصورة خاصة.

بعد ٢٠ عاما من الحرب، لا تزال الحالة في أفغانستان كئيبة. فبتاريخ ٦ آب/أغسطس، وفي بيان رئاسي، أدان المجلس قتل موظفين أفغانيين - في برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جلال أباد - وشجب التدابير التي تتخذها الطالبان والتي جعلت من المتعذر على جميع المنظمات الإنسانية الدولية أن تعمل في البلاد وأن توفر المساعدة التي هي في أمس الحاجة إليها.

بعد بضعة أيام، أي بتاريخ ٢١ آب/أغسطس، هوجم موظفان من بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. وقد أسفر هذا العمل عن مقتل المقدم كارمن كالو، من إيطاليا. إن استمرار القتال والأحداث التي أعقبت سقوط مزار شريف أدت إلى اتخاذ القرار ١١٩٣ (١٩٩٨). وأعرب مجلس الأمن حينئذ عن قلقه العميق إزاء اعتقال القنصل الإيراني العام في مدينة مزار شريف وأدان اغتيال المقدم كالو.

وقد أصدر المجلس بيانا رئاسيا آخر بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر أدان فيه مقتل الدبلوماسيين الإيرانيين وصحفي إيراني على يد قوات طالبان، ودعا جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس. وفيما تدهورت الحالة بين إيران وطالبان، قام الأمين العام بإيفاد مبعوثه الخاص، السفير الإبراهيمي. إلى المنطقة. وهذه المبادرة أسهمت في تجنب وقوع صراع دولي مكشوف. ولقد أعرب المجلس عن تأييده لمهمة السفير الإبراهيمي الجديدة في بيان إلى الصحافة صدر في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر.

لقد ظل المجلس يتصدى للحالة في أفغانستان ويوليها اهتمامه الكامل.

إن السلام الدائم الذي يحتاج إليه ذلك البلد لا يمكن إحلاله إلا عن طريق الحوار. وهذا يعني، داخليا، إنشاء عملية ديمقراطية وتشاركية من شأنها أن تتضمن جميع المجموعات الإثنية والثقافية التي تشكل الشعب الأفغاني. وخارجيا، من الضروري أن تشارك فيها جميع البلدان المجاورة. وعملية "ستة زائد اثنين" تبدو محفلا مفيدا ينبغي أن يضم مختلف الأطراف الأفغانية في مفاوضات السلام.

ويحدو البرازيل الأمل في أن تأتي الاستعدادات للمحادثات التي يتعين أن تجري في طشقند سريعة. وينبغي لطالبان ألا تفرض شروطا مسبقة على حضورها الاجتماع.

وتعتبر البرازيل أن مشروع القرار الذي سنعتمده بشأن الحالة في أفغانستان مشروع متوازن. فهو يعالج بطريقة مناسبة مجموعة المشاكل التي يتخبط فيها الشعب الأفغاني، ويؤيد المقترحات التي تقدم بها الأمين العام، لا سيما إنشاء وحدة مدنية صغيرة للمراقبة توكل إليها مهمة منع ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني وحقوق الإنسان على حد سواء. وينص أيضا على تعاون الأمم المتحدة في التحقيقات في المذابح المزعومة وفي مقتل الموظفين الإيرانيين.

إن أفغانستان وشعبها يستحقان أن تكون لهما ديمقراطية متشاطرة، خالية من أي تدخل خارجي، ومن كوارث المخدرات والإرهاب. وأن حكومة أفغانية شرعية لا بد أن تقيم سلطتها على إرادة شعبها، وتوفر الأمان لأقلياتها وتتبع بعض المعايير الأساسية للسلوك الدولي.

لقد حان الوقت لكي تشترك الفصائل الأفغانية اشتراكا حقيقيا في البحث عن السلام. وعدم القدرة على القيام بذلك سيترتب عليه المزيد من المعاناة والدمار داخل أفغانستان ويؤخر اللحظة التي يمكن فيها للمجتمع الدولي أن يسهم فيها بشكل بناء في رفاه شعبها.

الرئيس: الآن أدلي ببيان بصفتي ممثلا للبحرين.

إن البحرين، التي يقلقها استمرار بقاء الوضع في أفغانستان بحالة من عدم الاستقرار نتيجة لتواصل القتال في بعض أجزاء البلاد، تدعو كافة الفصائل الأفغانية لتغليب الحل السياسي على الحل العسكري، والشروع في وقف لإطلاق النار والدخول في مفاوضات سياسية للتوصل إلى حل سلمي للصراع الأفغاني.

وفي هذا السياق تشيد البحرين بالجهود التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام السيد الأخضر الإبراهيمي على صعيد التوصل إلى حل سلمي للصراع الأفغاني وكذلك تخفيف حدة التوتر في المنطقة.

كما ترى البحرين أن جهود مجموعة البلدان الستة زائد اثنين سيكون لها نتائج إيجابية اذا سارت بشكل متواز مع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، وتأمل أن تنجح المحاولات الرامية إلى عقد اجتماع وزاري للمجموعة في طشقند باشتراك جميع الفصائل الأفغانية الرئيسية.

وتؤكد البحرين على أهمية استمرار إسهام الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الأفغاني الذي قاسى كثيرا من ويلات الحرب والكوارث الطبيعية التي زادت من معاناته.

هذا وستصوت البحرين لصالح مشروع القرار المعروض أمامنا في هذه الجلسة.

الآن استأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1998/1140.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، البحرين، البرازيل، البرتغال، سلوفينيا، السويد، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس: كانت نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٢١٤ (١٩٩٨).

لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.